

دور الوقف الراهن في نشاطات التعليم بالجزائر

أ. جير الزهرة وطلبة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع:

رقية بن يمينة، علي دريس، عبد المجيد كربوش، نوال بوحزام، فاطمة

موساوي، فاطمة حجايل، أسماء دندان، عونيه بهلول، حليلة سهلة.

جامعة معسكر

ملخص:

تعتبر المؤسسة الوقفية أول مؤسسة مدنية في تاريخ الإنسانية شكلت مصدرا للتمويل والاستثمار في رعاية الجوانب الاقتصادية الدينية، الاجتماعية، الثقافية، التعليمية... للمجتمعات الإسلامية، وقد ظلت هذه المؤسسة في ظل الحضارة الإسلامية تجسيدا حيا لمتطلبات الحياة الإنسانية من عطاء، تضامن وتكافل اقتصادي واجتماعي لتغطي بذلك مختلف أنشطتها سائر مجالات الحياة الاجتماعية. ومن بين الطرق التي سلكها المسلمون في سبيل ذلك وقف المساجد والمدارس، الجامعات والمكتبات والمراكز العلمية والبحثية، حيث تم الإنفاق عليها وعلى علمائها، أساتذتها، موظفيها، طلابها ومجمل مستلزماتها.

ستحاول هذه الورقة البحثية دراسة المؤسسة الوقفية التعليمية التي استخدمت كآلية لتمويل وتنمية قطاع البحث العلمي والنشاط التعليمي للمجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الوقف العلمي، التنمية، النشاط

التعليمي

Abstract:

The Actual Role of Waqf in the Educational Activity

Waqf as an institution is considered to be the first civil institution in the history of humanity since it represented a financial source as well as a way of investment in various domains, such as, economical, religious, social, cultural, and educational ones.

In the history of Islamic civilization, this institution was the most important source of union in the society in both the economical and social domains. It was having an active role in almost all the spheres. The transformation of civil institutions as mosques, libraries, and educational institutions in waqf had a great influence on the progression of sciences and contributed in preserving the real values of union in the Islamic civilization.

In this paper, we will deal with the importance of waqf as an institution of financing and developing many domains in sciences and educational activities in the Algerian society.

Key Word : Waqf, Scientific Waqf, Development, Educational Activity.

مقدمة:

يعتبر الوقف من بين أهم المؤسسات والأنظمة التي تركت بصماتها البارزة في حياة الجزائريين منذ سنوات سابقة، حيث تفنن المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الإسلامية في تحويل وصياغة هذه الأنظمة التي لطالما قامت بأدوار فعالة، وأدّت إلى النهوض

بالمجتمع من خلال جملة الوظائف الثقافية والاجتماعية، الدينية والتعليمية... الأمر الذي جعلها تحافظ على بقائها واستمراريتها في ظل تعدد أشكالها، حيث أنها «لم تقتصر على الأراضي، العقارات... بل شملت دور و قصور..... وغيرها مما يمكن أن يدرّ موردا ودخلا منتظما تستعين به المؤسسة»¹، ففي ظل إسهامات المؤسسة الوقفية الجزائرية في تطوير وتنمية النشاط الثقافي والتعليمي على وجه الخصوص» برزت الحاجة إلى مؤسسات خاصة وأجاز الفقهاء أخذ الأجور على القيام بالواجبات والشعائر الدينية العامة من تعليم القرآن والعلم والقيام بالإمامة والخطابة والأذان، لضرورة إحيائها..... ولذا اتجه الوقف اتجاها جديدا في هدفه نحو المؤسسات العلمية، وأهل العلم ورجال الدين والقائمين بإحياء شعائره ونشر تعاليمه»²، وبذلك فُتح المجال من أجل التزود بالعلم والمعرفة في ظل العدالة الاجتماعية في التعليم التي لطالما وفرتها الأوقاف من احتياجات بيولوجية واجتماعية بالإضافة إلى مختلف مظاهر الرعاية النفسية والأكاديمية لطلاب العلم والتي اشتملت على الأخلاق والواجبات وطرق اختيار العلوم التي يُراد دراستها، واختيار الشيخ المناسب، الأمر الذي يؤدي إلى «مزيد من الترغيب للمقتدر، ومزيد من التمكين والدعم لغير المقتدر»³

¹ بن عبد الله، محمد عبد العزيز. أثر الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيق للوقف في اليمن، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1996. ص 37

² الزرقا، مصطفى أحمد. أحكام الأوقاف، دار عمار: عمان، 1997. ص 14

³ دنيا، شوقي أحمد. أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، سنة 6، العدد 24، 1994. ص 136

هذا وقد كان لمؤسسة الأوقاف دورا كبيرا وبارزا في مجال العلم والتعليم، حيث ساهمت في تنميتها سواء في المساجد، المدارس، الزوايا... كما أنها اعتنت وراعت مختلف الفئات العمرية للمجتمع، بتعليم مختلف التخصصات داخل الرقعة الجغرافية الواحدة وخارجها بإتاحة التنقل إلى مختلف المراكز العلمية بغية تعميم الفائدة العلمية، وإنه لمن الأهمية بمكان تناول أهمية المؤسسات الوقفية من مساجد وجوامع، كتاب ومكتبات، أربطة وزوايا، مدارس وخوانق من أجل التعرف على مدى مساهمة مؤسسة الأوقاف الجزائرية في عملية تفعيل وتنمية مختلف النشاطات التعليمية. وعليه يمكن أن نطرح التساؤل المنهجي التالي:

فيما تتمثل الأدوار الراهنة للمؤسسة الوقفية التعليمية الجزائرية ؟ وكيف يمكن تفعيل أدوارها المستقبلية في سبيل تحقيق التنمية العلمية للمجتمع ؟

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن هاذين التساؤلين من خلال الوقوف عند أهم المحطات التاريخية لنشاطات المؤسسة الوقفية العلمية للمجتمع الجزائري، ولكن قبل الاسترسال في تحليل المعطيات التاريخية السابقة وكذا الراهنة للمؤسسة في حد ذاتها، ينبغي علينا الإشارة أولا إلى أهم المصطلحات التي تندرج ضمن هذا الحقل المعرفي، ومن أهمها: الوقف، الوقف العلمي وتنمية النشاط التعليمي.

في حقيقة الوقف: الوقف في اللغة يعني « الحبس و المنع عن التصرف »⁴ أما جمهور العلماء والفقهاء فقد عرفوه بكونه « تحييس العين على وجه من وجوه الخير ومنع التصرف فيها من قبل المالك ومن قبل الموقوف عليه معا »⁵.

حول مفهوم الوقف العلمي:

يعتبر الوقف من أهم المؤسسات التي كان لها الدور الفعال في تنمية التعليم سواء كان ذلك داخل المساجد أو في المدارس أو في المكتبات أو غيرها من المؤسسات الوقفية الأخرى، ومن أهم هذه الجوانب إنشاء المدارس وتجهيزها ، وتوفير مختلف الحاجات الانسانية منها والمادية، وتشجيع طالبي العلم على الانخراط في عملية التعليم من خلال التسهيلات التي وفرت لهم، بالإضافة إلى إنشاء المكتبات وتجهيزها.... كما شمل الوقف نسخ المخطوطات وكذا عمارتها، وعملية الإنفاق على العاملين بها وتوفير الكتب فيها وغيرها من المساعدات، هذا ويمكن الاستفادة من مختلف الصناديق الوقفية في الوقت الراهن والمستقبل بتخصيص أوقاف من أجل نشر التعليم، التثقيف والتدريب على مختلف الجوانب العلمية أهمها إنشاء المدارس والمعاهد وتجهيزها، تشجيع

⁴ الأسرج، حسين عبد المطلب. الوقف الإسلامي ودوره في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة، مجلة دراسات إسلامية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، 2009. ص 8

⁵ المرجع نفسه، ص 10

الراغبين في الانخراط في العملية التعليمية من خلال جملة التسهيلات التي يتم توفيرها وإنشاء الجامعات والمكتبات....

وبخصوص تنمية النشاط التعليمي:

يمكن القول أن عملية تنمية النشاطات التعليمية من أهم أركان التنمية لأي مجتمع والتي تهدف في الأساس إلى الارتقاء والتقدم في العلوم والمعارف، وفي طرق التفكير والإبداع، وفي القدرات الذهنية والسلوكيات ونحوها من الامكانيات الأخرى التي يمكن للإنسان اكتسابها وإفادة المجتمع بها.

تاريخ مؤسسة الأوقاف في الجزائر:

(1) الأوقاف خلال التواجد العثماني (1518 – 1830)

تؤكد المصادر التاريخية لمنطقة الجزائر العلاقة القائمة بين الوقف والمساجد والمدارس التي دعمت بالأساس مختلف النشاطات العلمية وتطويرها، فقد كان لمؤسسة الأوقاف الجزائرية العثمانية كل الفضل في ازدهار الحركة العلمية في المساجد والمدارس وأدائها لوظيفتها في تخريج أجيال العلماء النابغين وتطوير التفكير العلمي في المجتمع المسلم، وعلى هذا الأساس كانت الأوقاف بمثابة الشريان الرئيسي لكل النشاطات العلمية والتعليمية في الجزائر خلال التواجد العثماني، حيث رصدت الجهات المعنية «13583 وثيقة وقفية»⁶ وهنا تبرز خصوصية الفترة العثمانية بتكاثر الأوقاف

⁶ بن عزوز، عبد القادر. فقه استثمار الوقف وتمويله في الاسلام: دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري، الأمانة العامة للأوقاف: الكويت، 2008. ص 28.

واتساع رقعتها الجغرافية لتشتمل وتحتضن كل من الأملاك العقارية، الأراضي الزراعية الدكاكين، الفنادق، الأفران، المزارع البساتين، السواقي، العيون والمطاحن... فعلى سبيل الذكر مثلت الأراضي الزراعية حصة الأسد من مجموع الأوقاف في تلك الفترة و« لعبت دورا هاما في توفير الخدمات الاجتماعية كمساعدة العجزة والفقراء والمغتربين من الطلبة عامة، وكانت المعاهد العلمية تعتمد أساسا في مشاريعها التربوية والثقافية على ما تعكسه الأوقاف من إيرادات في كل عام»⁷ وبذلك، يمكن القول أن عوائد الأوقاف كانت تساهم في « تمويل النشاط التعليمي داخل المؤسسات التعليمية من خلال دفع أجور المدرسين، سد حاجيات الطلبة وتوفير الكتب لهم، إطعام وإيواء الزائرين»⁸.

إن حقيقة المؤسسة الوقفية الجزائرية آنذاك لم تقتصر فقط على أداء الوظيفة الدينية والتعليمية، بل تعدتها لتشمل بذلك مختلف الوظائف الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية وحتى السياسية منها بفضل عائداتها حيث « تمكن حكام الجزائر في العهد العثماني، أن يجدوا حلولا ملائمة لتسيير بعض المصالح التي لم يكن لها دخل محدد ينفق عليها مثل الشؤون الثقافية والاجتماعية »⁹ كما

⁷ تركي، رابع. رائد الإصلاح الاسلامي و التربية في الجزائر، ط5، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار: الجزائر. 2001. ص112.

⁸ سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الاسلامي: بيروت. 1998. ص 270.

⁹ مريوش، أحمد. الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث: الجزائر. 2007. ص58.

خضعت جميع الأوقاف لهيكل تنظيمي يقوم أساسا بتنظيم العمليات الوقفية نذكر أهمها:

*أوقاف الحرمين الشريفين: أين يتم إرسال المداخل الوقفية الجزائرية العثمانية إلى فقراء ومحتاجي مكة والمدينة.

*أوقاف سبل الخيرات (1584): هيئة دينية تشرف على ثمان مساجد بمدينة الجزائر تابعة للمذهب الحنفي.

*أوقاف الجامع الأعظم: اشتملت على 92 مسجدا، يأتي في مقدمتهم المسجد الأعظم (المسجد الكبير) الذي كان يتولى رعايته ثلاث وكلاء يعينهم المفتي المالكي، وتصرف مداخله على إمامين و19 مدرسا و18 مؤذنا و8 حزاين و13 قَيِّما¹⁰

*أوقاف الأندلس: تأسست هذه الأوقاف سنة 1601 لفائدة النازحين من الأندلس أيام ظهور حركة الاسترداد المسيحي بإسبانيا، وقد ساهم في تكوينها الأغنياء لإغاثة مسلمي الأندلس.

*أوقاف الزوايا والأولياء: كان لها دورا رائدا من خلال الإعانات التي وهبتها للمؤسسات التعليمية والدينية من خلال حبوسها ومداخلها السنوية .

¹⁰ العنزي، علي. أوقاف الحرمين الشريفين: مكة والمدينة في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر. 2011-2012. ص 29.

هذا ويمكن القول أن الأوقاف العلمية والثقافية خلال التواجد العثماني قد تزايدت من حيث عدد المساجد والزوايا الموقوفة لتعلقها بالحاجات الدينية اليومية للمجتمع الجزائري لأن «معظم الأوقاف تخصص بشأن التعليم على كون المدرس متخصص في التفسير أو الحديث أو غيرها من العلوم الشرعية ومعظم الأوقاف تصرف في أغراض دينية كالقيام بشؤون الجامع والخطبة والإمامة والأذان أو بأمور تعبدية صرفة كقراءة تنبيه الأنام والمحمدية ودلائل الخيرات.¹¹ كما لا يمكن إغفال ظاهرة انتشار الطرق الصوفية وكثرة المباني (الزوايا ونحوها) المخصصة لها التي أكدتها إحصاءاتعدد الزوايا والأضرحة ونحوها، حيث كان بتلمسان ونواحيها أكثر من ثلاثين زاوية في أواخر العهد العثماني. وقد لعبت الزاوية دورا إيجابيا خاصة في مجال التعليم نذكر على سبيل المثال «زاوية المجاجي وزاوية القيطنة فكلتاهما كانت تطعم الأعداد الكبيرة من الزائرين وتأويهم وتعلمهم، وكان الواقفون والمتصدقون من عامة الناس يعتقدون أن جزاءهم يأتي بسرعة وأن ذنوبهم تغتفر في الحال إذ يكفي أن يرضى عنهم الشيخ ويمنحهم بركاته، ومن الزوايا الكثيرة الوقف زاوية الولي داه، وزاوية أحمد بن عبد الله الجزائري وغيرها.¹²

وإذا حكمنا على النشاط الثقافي لأي بلد من كثرة الكتب والمكتبات التي فيه، فإن الجزائر خلال العهد العثماني كانت في طليعة البلدان الكثيرة الكتب والمكتبات، وكانت الكتب تنتج محليا

¹¹ سعد الله، أبو القاسم، مرجع سبق ذكره، ص 262.

¹² سعد الله، أبو القاسم، مرجع سبق ذكره، ص 270.

عن طريق التأليف والنسخ أو تجلب من الخارج، لا سيما من الأندلس ومصر، ومن أهمها كتب الفقه الحنفي ونسخ كثيرة من صحيح البخاري ومختصراته، وقد «كان وقف الكتب يتم بنفس الطريقة التي تتم بها الأوقاف الأخرى، لأن الواقف عادة ينص على أن الكتاب موقف في سبيل الله على طلبة الجامع أو الزاوية أو المدرسة التي يوجد فيها، كما ينص على منع إخراج الكتب من المؤسسة الموجود فيها»¹³.

وعليه، فإن جلّ ما عرفته الأوقاف من تطور وتوسع في المرحلة العثمانية كفيل بأن يجعل المرء يطلق على تلك المرحلة من تاريخ الأوقاف في الجزائر مرحلة الازدهار الوقفي، حيث بلغت أوجها وشكلت نظاما وافر الإسهام في تلبية حاجات المجتمع، غير أن هذا الكم الهائل من الممتلكات سرعان ما امتدت إليه يد المحتل وعملت على تطويقه وإنهائه.

2) الأوقاف الجزائرية خلال الاحتلال الفرنسي:

بدأ اهتمام الاستعمار الفرنسي بالأوقاف مبكرا جدا، أي بعد شهرين فقط من بداية احتلال الجزائر حيث « كانت أول خطوة قام بها إصداره لقانون 08 سبتمبر 1830، والقاضي بأنه من حق السلطة الفرنسية أن تضع يدها على أملاك موظفي الإدارة العثمانية السابقة، وبهذا القانون استحوذت على 27 مسجدا و 11 زاوية علم و مصلى بمدينة الجزائر»¹⁴ أين قام الجنرال كلوزال بإلحاق الأوقاف المحبسة على الحرمين الشريفين

¹³ نفس المرجع، ص 298.

¹⁴ بن عزوز، عبد القادر . مرجع سبق ذكره. ص 33.

بأملاك الدولة (domaine)، وبعد ثلاث أشهر أُصدر قرار آخر مؤرخ في 07 ديسمبر من نفس السنة ينص على منح وإلحاق جميع الأوقاف إلى أملاك الدولة الفرنسية بإشراف الجزائريين، وتوالت القرارات الواحد تلو الآخر في حق الأوقاف الجزائرية لأنها كانت تشكل عائقا حال دون التوسع الاستعماري وتطوره الذي يقوم أساسا على مبدأ تشجيع انتقال الأملاك من أيدي الجزائريين إلى أيدي المعمرين، وعليه تمكنت الإدارة الفرنسية من الاستيلاء على مختلف الأملاك الوقفية. ولم تكتف الإدارة الفرنسية بالسيطرة التامة على إدارة الأوقاف و ربط ميزانيتها بميزانية الإدارة نفسها، بل « اتجهت إلى القضاء النهائي على ما يسمى بالوقف الإسلامي، فقد جاء في المادة الثالثة التي تستخلص من قرار 01 أكتوبر 1844، ما يدل على القضاء عن المناعة التي تميزت بها الأملاك الوقفية وإدخالها في إطار المعاملات العقارية»¹⁵ ومن ثمة جعلت هذه الأوقاف قابلة للبيع والشراء، وهو ما يتنافى مع القاعدة الشرعية للوقف التي تنص على أن الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورث.

من هذا المنطلق، يمكن القول أن المشروع الاستعماري الفرنسي تلخص في تكريس تبعية الجزائر لفرنسا عن طريق سياسته التي قامت على تفكيك بنية المجتمع الجزائري وخصوصا من الناحية الثقافية بتبديل شعب بشعب واختراع تاريخ مكان التاريخ وتعمير فضاء أصلا كان عامرا

¹⁵ شيرة، سفيان. دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة العلوم الانسان والمجتمع، العدد 10، جامعة بسكرة: الجزائر. 2014. ص 223.

وصياغة معالم هوية مكان هوية ضاربة في جذور الأرض تحت فكرة التحضير والتمدين للمجتمع الجزائري الذي وصف بالبدائية، كما سخر كل جهود هوياته لمحو وطمس مقومات الشعب الجزائري القومية والحضارية وعلى رأسها العقيدة الدينية الإسلامية واللغة العربية والفكر والثقافة والتعليم، لأنه «بعد مصادرة الأوقاف حصل نقص في تمويل التعليم والمعلمين وتوقفت الحياة العلمية وشغرت المدارس والزوايا...»

16

لقد كان لاعتداء المستعمر الفرنسي على المؤسسات التعليمية الأثر البالغ والعميق على تراجع التعليم ومن ثمة انتشرت الأمية على نطاق واسع، كما تعرضت مجمل الزوايا إلى الهدم، البيع و المصادرة ولقيت نفس مصير المساجد. وحسب الإحصائيات الفرنسية «فقد تعرضت 349 زاوية إلى الهدم والاستيلاء، ومن أشهر الزوايا التي اندثرت من جراء هذه السياسة زاوية القشاش والصباغين والمقايسين والشابولية...، وقد شعر الساسة الفرنسيون بخطورة ما يمثله التعليم العربي، فاتجهت أنظارهم إلى المدارس التعليمية فيها، ثم قطع التمويل المالي الذي كان يأتيها من الإيرادات الوقفية»¹⁷ فتبصفت الأوقاف ومصادرتها فقد التعليم التقليدي طابعه الانتشاري ومن ثمة تراجع ليؤدي بعد ذلك إلى تدهور الوضع الثقافي والمستوى التعليمي للجزائريين جراء تناقص عدد أماكن العبادة والتعليم مما ساهم في انتشار الجهل والامية بين أوساط

¹⁶ سعد الله، أبو القاسم. مرجع سبق ذكره. ص 19.

¹⁷ شبير، سفيان. مرجع سبق ذكره. ص 224.

الجزائريين بعدما كانت القراءة والكتابة منتشرة انتشارا واسعا بينهم في العهد العثماني وبذلك توقف التعليم التقليدي عن أداء مهمته لظروف الحرب من جهة والاستيلاء على الأوقاف من جهة أخرى.

وقد ذهب محمد فريد في وصفه لحالة التعليم في الجزائر بعد زيارته لها سنة 1901 قائلا: «...إن حالة التعليم في الجزائر سيئة جدا، و لو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع المعاملات، بل ربما تدرس العربية بالمرّة مع مضي الزمن، فلا الحكومة تسعى في حفظها ولا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس...هجرت ربوع العلم، وخربت دور الكتب وصارت الديار مرتعا للجهل والجهلاء»¹⁸

ورغم العراقيل التي واجهها المجتمع الجزائري وكذا مؤسسات الأوقاف من طرف السلطات الفرنسية إلا أن بعض المؤسسات لم تتخلى عن مهامها المنوطة بها في سبيل ممارسة النشاطات التعليمية والدينية حفاظا منها على مقومات الهوية الدينية والوطنية (نذكر على سبيل المثال جمعية العلماء المسلمين).

(3) الأوقاف الجزائرية بعد الاستقلال:

من التبعات العويصة التي ترتبت عن الاعتداء الاستعماري على مجمل الاملاك الوقفية، إشكالية استرجاع هذه الأملاك في ظل

¹⁸ الخطيب ، أحمد. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحى في الجزائر،

المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر. 1985. ص 64

الفراغ القانوني الجزائري في هذا المجال، ما جعل هذه الأخيرة عرضة لكل أنواع التجاوزات و الاستيلاء من الأفراد والجماعات، بالرغم من الوضوح الشرعي الذي يقضي صراحة بأن أملاك الوقف أو الحبوس ليست من الأملاك القابلة للتصرف فيها ولا هي من أملاك الدولة بالمفهوم القانوني المعاصر، وإنما هي ملك جماعي استثنائي لكل المسلمين، حيث ينبغي من السلطات المعنية (الدولة) الإشراف عليها وحسن تسييرها وتنميتها وكذا الحفاظ عليها وضمان صرف ريعها وفقا لإرادة الواقفين بما يتماشى ومقاصد الشريعة الإسلامية.

وقد أشارت إحصائيات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إلى أن نسبة الأراضي الوقفية المسترجعة لم تصل حتى 20% بالرغم من كل الجهودات المبذولة لاسترجاعها، كما أشارت أن 95% من الممتلكات الوقفية تفتقر إلى الوثائق الرسمية التي تثبت وقفيتها بسبب تدمير و تهريب هذه الوثائق من قبل الاستعمار الفرنسي، ولم تتوقف مشكلة الاسترجاع هذه على صعوبة العملية في حد ذاتها، بل امتدت إلى الأعباء المالية المترتبة على رفع القضايا أمام المحاكم لاسترجاع هذه الأملاك الوقفية، وعليه صدر مرسوم 63/ 283 الذي ينص على تعريف الوقف وصياغة شروطه وتوثيقه لكن لم يطبق إلا بعد عام 1971 (قانون الثورة الزراعية) حيث عمل على تأميم الأراضي الزراعية الوقفية ، إلا أن الدولة الجزائرية لم تعطيهما القدر الكافي من الاهتمام الفعلي والميداني للجهل بأهميته التكافلية

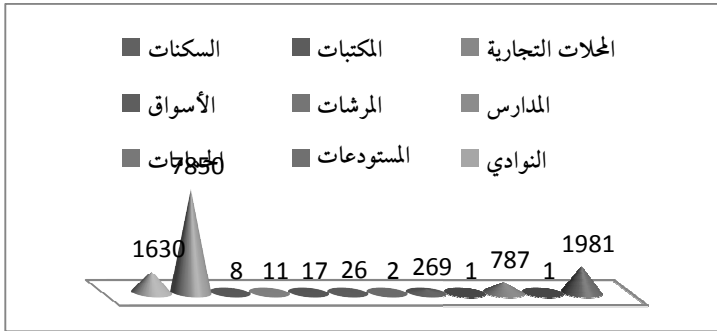
والتنمية، ولأسباب سياسية ارتبطت بالسير العام للدولة المستقلة، وبالنظام الاشتراكي الذي اختير لتنظيم شؤون الدولة الجزائرية الحديثة الولادة في شؤون حياتها الاجتماعية، الاقتصادية.... والثقافية وبذلك لم يُهتَم بدور الوقف، وما يدل على ذلك استبدال تسمية الوزارة من وزارة الأوقاف إلى وزارة الشؤون الدينية ولم يعد لها إلا بعد سنة 1990 فقط، وهي البداية الفعلية للاهتمام بالوقف الجزائري وبدوره التنموي التكافلي والاستثماري أين بدأ البحث عن مختلف الأوقاف وحصرها ومن ثمة تسويتها قانونيا والشروع في عملية استثمارها.

وإذا ما فصلنا في الأمر، نلاحظ أن التجسيد القانوني الفعلي للأوقاف بدأ مع صدور قانون 90 / 25 المتضمن التوجيه العقاري الذي صنف الأملاك الوقفية ضمن الأصناف القانونية العامة المعترف بها في الجزائر، كما أبرز هذا القانون حرصه على أهمية الأوقاف بتخصيص المادتين 31 و32 منه لتأكيد استقلالية التسيير الإداري والمالي للأوقاف وخضوعها لقانون خاص.

والمخطط البياني التالي يبين الأملاك الوقفية الجزائرية التي رُصدت حتى سنة 1998 :¹⁹

¹⁹ بلغيث، عبد المجيد. المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية: دراسة في دور نظام الأوقاف في تنمية المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر. 2013 - 2014. ص 175.

الأملاك الوقفية الجزائرية إلى غاية 1998



ما يلاحظ من خلال هذا المخطط، الغياب التام لمؤسسات المساجد والزوايا التي ساهمت بطريقة أو بأخرى في المحافظة على معالم الهوية الجزائرية الدينية منها والوطنية، وهو أمر يسترعي إعادة النظر في الأرشفة الوقفية لجزائر ما بعد الاستقلال، كما نرصده مشاركة ضئيلة لأوقاف المدارس والمكتبات مقارنة بأوقاف النخيل الذي بلغ 7850.

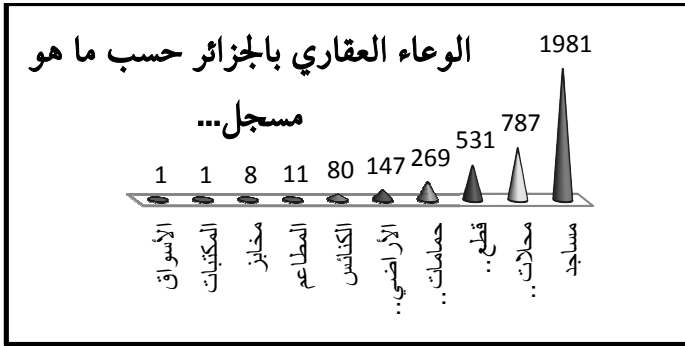
لقد كانت تبعات الاعتداء على الأملاك الوقفية باهظة على الجزائريين وما زالت إلى يومنا هذا وعلى رأس هذه التبعات تراجع عدد المدارس التعليمية، الأمر الذي أفضى إلى ارتفاع نسبة الأمية داخل المجتمع الجزائري مع العلم أن هذه الأوقاف كانت تؤدي دورا لا تقوم به اليوم إلا مجموعة كبيرة من الوزارات السيادية.

دور الوقف في تنمية وتفعيل النشاط التعليمي بالجزائر:

لعل الاستطرد السابق لصيرورة الوقف في الجزائر يكشف عن سعة الانتشار والرواج الذي تميزت به هذه المؤسسة عبر فترات تاريخية طويلة، وكذا الدور الفاعل الذي لعبته في مختلف مناحي الحياة، إلى درجة أن الإدارة الاستعمارية قد وجدت صعوبة في جرد وحصر الأملاك الوقفية في المجتمع الجزائري إبان الاحتلال، نظرا لكثرتها وتعدد مجالاتها، كما لعبت دورا بارزا في الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية من الخطر التغريبي، أمام المصادرات التي تعرضت لها خاصة في بعدها الداعم للنشاط التعليمي الرامي إلى تكوين وترسيخ وعي وطني يربط الفرد الجزائري بمجتمعه، دينه ولغته وبالتالي بهويته.

وفي مقابل ذلك فإن النشاط الوقفي اليوم بالجزائر يعرف تراجعا ملحوظا عما كان عليه في السابق نظرا لتقليص دوره التنموي وحصره في مجالات ضيقة أضحت لا تتعدى تخصيص أوقاف ترتبط ببناء المساجد وبعض المساكن الملحقة بها، والمدارس القرآنية كتخصيص بنايات لها لتعليم القرآن وتحفيظه ووقف قطع الأراضي المخصصة كالمقابر، أو إنشاء بعض المدارس الحكومية وحتى في بعض الأحيان وقف المصاحف والكتب الدينية المودعة في المساجد، من هنا نلاحظ ذلك الاهتمام الموجه نحو صيغة الوقف المباشر الذي يمكن الوقف من معرفة مصير تبرعاته والتأكد من وجهتها. إذ تشير الوثائق الرسمية إلى وجود وعاء عقاري ضخم ومتعدد منتشر عبر

كافة أرجاء الوطن تقدر نسبة التسوية القانونية له في الفترة الحالية بـ 37% موزع كما هو موضح في الشكل أدناه:



يتعلق الأمر إذن بـ 1981 مسجدا، 787 محلا تجاريا، 269 حمام وضوء ومرشات، 17 مستودع و531 قطعة أرض شاغرة بمساحة إجمالية تبلغ 246 هكتارا وكذا 147 قطعة أرض فلاحية بمساحة إجمالية تبلغ 1364 هكتارا إضافة إلى 11 مطعم، 8 مخازن، مكتبة وسوق و80 كنيسة، كل هذه الأملاك الوقفية التي تم إحصاؤها تشكل في واقع الأمر نسبة محتشمة من الأوقاف الفعلية، كونها تعرضت للنهب والاستغلال الغير مرخص قانونا بحيث تم العمل على استرجاعها.²⁰

يعود هذا التراجع والتقلص للنشاط الوقفي في الجزائر رغم ضخامة وعائه كما وضحنا ذلك سابقا إلى عدة أسباب تحول دون تفعيل دور هذه المؤسسة وتوجيهه للتقليص من حجم الإنفاق الحكومي الكبير على مختلف القطاعات، وعلى غرار مؤسسات

²⁰<http://www.echoroukonline.com/ara/watani/index.1.html>

أخرى كصندوق الزكاة، يتصل السبب الأول بذلك التخوف من مصير الأملاك الوقفية التي يتم التبرع بها، خاصة وأن أغلب هذه الأملاك التي تم التبرع بها سابقا لم يعرف مصيرها، أو تم الاستيلاء عليها بطرق لا تتوافق مع ما يدعو إليه النص القانوني المنظم لاستغلال الأملاك الوقفية، أو الاستفادة منها بطرق ملتوية تهربا من دفع المستحقات بقيمة مالية رمزية، أو تأميمها في إشارة إلى سوء التدبير والتسيير المتصل بإدارة المؤسسة الوقفية، دون السعي لاسترجاعها رغم أن الجهاز تابع لوزارة الشؤون الدينية، أو العمل على إنشاء هيئة مستقلة تتولى الإشراف والمتابعة الفعلية لذلك، إذ أن «الإهمال الذي تعرضت له الأملاك الموقوفة في الجانب التشريعي قبل الاستقلال وبعده كان له أثر سلبي بالغ على استمرارية هذه الممتلكات فتعرض معظمها للاندثار خاصة العقارات بسبب تقادمها وعدم صيانتها وضاعت معظم الوثائق والعقود»²¹.

في حين نقف على إنشاء هيئات موازية كوزارة التضامن الاجتماعي، التي كان بالإمكان أن تطلع مؤسسة الوقف بدورها، يضاف إلى ذلك القوانين والمراسيم التشريعية المحتشمة والتي لم تحدد بشكل كلي كيفية الاستفادة من الأوقاف المتبرع بها، أو أوجه

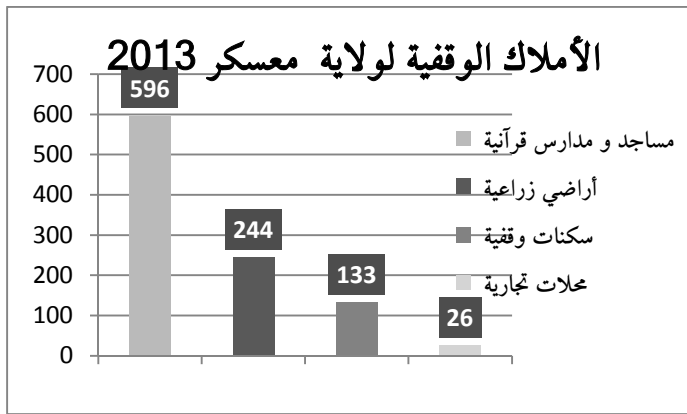
²¹ مهدي، محمود أحمد. نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: جدة. ص 35.

تنميتها أو حتى الحماية القانونية للحفاظ عليها، إذ يمكن القول أن المراسيم التشريعية الموجودة في هذا الباب إنما تطلع بدور ضبطي للمؤسسة الوقفية ووضعها تحت الرقابة الحكومية حتى لا يتم استغلالها في أغراض أخرى بشكل يضمن عدم استقلالية القطاع وجعله تابعا للحكومة.

من جانب آخر فإن السياسات الإصلاحية المتهجة في بعدها الاقتصادي، تركز بشكل كلي على الإنفاق الحكومي من ميزانية الدولة في تمويل المشاريع الإنمائية المتعددة، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية بشكل مباشر. في حين أن الأملاك الوقفية يمكنها المساهمة وبفعالية في تقليص حجم الإنفاق الحكومي على هذه المشاريع، لبناء المستشفيات والمؤسسات التعليمية وكذا الجامعات، على غرار صندوق الزكاة الذي يعرف تطورا بارزا، أين وظف في جوانب اقتصادية تهدف إلى تقليص من حجم البطالة بتخصيص جزء من الأموال لتقديمها في شكل قروض لفائدة الشباب. إذ صرح مدير الأوقاف بوزارة الشؤون الدينية أن تراجع النشاط الوقفي بالجزائر يعود إلى «ظهور الدولة بمفهوم النيابة معتبرا أن التغير في نوعية الأعمال الوقفية وتوجه المواطن إلى حصر نشاطه التبرعي في بناء بيوت الله جاء جراء سياسة السلطة القائمة على تبني كافة المشاريع... بما يقف وراء عزل قطاع الأوقاف»²².

²²<http://www.djazairiss.com/elbilad/22521>

كما أن الأملاك الوقفية لم تخضع لشروط إعادة إنتاجها واستثمار رؤوس أموالها خاصة فيما يتصل بالعقارات والبنيات (تحويل الأصول الموقوفة إلى رؤوس أموال مجددة)، التي أصبحت تحتاج إلى ترميم نظرا لقدمها بما يجعل الفوائد المترتبة عنها تقل في ظل غياب توعية الأفراد وتحفيزهم نحو الإسهام في تنمية الأوقاف بالمبادرة عن طريق تقديم تبرعاتهم، وتعزيز صورتها في مخيالهم الجماعي. ميدانيا، اختيرت ولاية معسكر ضمن خمس ولايات نموذجية في الجزائر للمبادرة في افتتاح أشغال سنة الوقف لسنة 2013 حيث تم استنطاق 201796000 ملك وقفي موزعة كالتالي:



يتضح لنا جليا من خلال هذا المخطط أن مجمل الأملاك الوقفية التي رصدتها مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية معسكر، تجسدت معظمها في المساجد والمدارس القرآنية التي بلغ تعدادها 596 تجسيدا للذهنية التقليدية السائدة لدى أفراد المجتمع الجزائري عموما والمجتمع العسكري على الخصوص كون أن المساجد، المدارس القرآنية والزوايا الأكثر وقفا سواء كانت الأوقاف

أموالا، ريع الأراضى الزراعية وسكنات وقفية، ثم تأتي الأراضى الفلاحية في المرتبة الثانية، حيث أوقفت 244 هكتار وأغلب هذه الأراضى توقف مداخيلها على المساجد والزوايا وطلاب العلم، على حسب ما تناولته الوثائق الوقفية الأصلية، ولكن الواقع الوقفي مغاير تماما، حيث أن عائدات هذه الأراضى تحول إلى الحساب الخاص بمديرية الشؤون الدينية ومن ثم إلى الصندوق المركزي للأوقاف، أين يتم الاحتفاظ بـ 75 % من العائدات لصالح الصندوق المركزي، في حين تعاد 25 % من هذه العائدات إلى المديرية المعنية، ومن شأن هذه الحصة الترميم والتسيير لهذه المؤسسة - أنظر الوثيقة المرفقة في الملاحق-، أما فيما يخص السكنات الوقفية التي قدر عددها بـ 133، فهي مقسمة إلى قسمين: 116 سكن منها ملحق بالمساجد والمدارس القرآنية (وقف خاص)، و17 منها يمثل وقف عام، وفي الأخير أوقاف المحلات التجارية التي قدر عددها بـ 26 محلا، أغلبها في وسط المدينة.

من هنا يمكن القول أن دور الوقف الحالي في تنمية النشاط التعليمي بالجزائر يقتصر على تمويل بناء المدارس القرآنية، والتي تهتم بتحفظ القرآن للطلبة في مختلف المراحل العمرية، إذ غالبا ما تكون مرفقة بالمساجد، أو بتخصيص بنايات لذات الغرض أو إنشاء الزوايا التي تكون ذات دور أكثر شمولاً من المدارس القرآنية في تحفيظ القرآن للطلبة خاصة المسافرين منهم وإقامة الدروس التعليمية في مواضيع عديدة تتصل باللغة العربية الفقه التفسير... وغيرها من العلوم الدينية، فحسب مديرية الشؤون الدينية

والأوقاف لولاية معسكر فإن تعداد المدارس القرآنية الموقفة بذات الولاية قد بلغ 93 مدرسة أغلبها يقع ببلدية معسكر بحوالي 25 مدرسة تليها بلدية غريس بحوالي 12 مدرسة فيما تتوزع باقي المدارس على البلديات أخرى.²³ وعن نفس المصدر وفيما يرتبط بزوايا ولاية معسكر، فقد كشفت الوثائق عن عدد المسجلين من الطلبة المسافرين والمقيمين بها والذي يوازي ما مجموعه 212 طالبا، بما يشكل تخصصا في إحدى الفروع العلمية الجامعية، أغلبهم مقيم بالزاوية الصوفية البوتشيشية (75 طالبا).

كما نفق على حبوس المصاحف وكذا بعض الكتب الدينية المودعة في المساجد إضافة إلى وقف قطع الأراضي التي توهب لبناء بعض المدارس الحكومية بشكل يقوم على تبرعات المحسنين المباشرة وليس بإشراف الهيئة الوقفية المعنية، ودون أن يتدخل الواقف في تمويل مشروع البناء الذي تشرف عليه وتموله الدولة، ليبقى دورها شبه غائب في تمويل مختلف المشاريع الإنمائية عموما والتعليمية على وجه الخصوص بخلاف دول تعد رائدة في هذا المجال كالتجربة الوقفية التركية، الماليزية، القطرية.... الخ.

نظرة استشرافية لمستقبل الوقف العلمي الجزائري:

تعتبر عملية تحيين المؤسسات الوقفية العلمية في العصر الحاضر وتجهيزها بكل مستلزمات العملية التعليمية من معدات تكنولوجيا حديثة، إدخال منظومة تكنولوجيا المعلومات في مناهجها وتأسيس

²³ مديرية الشؤون الدينية والأوقاف: 2014. وثيقة داخلية غير منشورة

مكتبات لها ضرورة ملحة اليوم، نظرا إلى ما تعانيه الجزائر من ظاهرة الأمية والتخلف الاقتصادي والثقافي، فالضرورة حاصلة والمصلحة واضحة من أجل تفعيل مؤسسة الأوقاف في تنمية النشاطات العلمية والثقافية وفق خطة استراتيجية محكمة، وكذا إقامة مشاريع تنموية تمكن من النهوض في النشاطات التعليمية والثقافية بصفة عامة.

فمن أجل تطوير مفهوم الوقف العلمي ودوره التنموي، ينبغي أولا تعديل الصورة الذهنية للوقف من خلال التعريف بالمؤسسات الوقفية والمتعاملين معها، و إدراج زيارات منظمة لهذه المؤسسات للتعريف والإشهار بها لتمتد تعديل هذه الصورة الذهنية إلى المدارس ومراكز التعليم، وبالحديث عن عملية تعديل الصورة الذهنية للمجتمع بصفة عامة فيما يخص المؤسسة الوقفية، فإن هذا يشير إلى نشر الوعي الوقفي وتوسيع نطاق الأوقاف العلمية بغية النهوض بالنشاطات التعليمية إلى أرقى المستويات الأمر الذي يعود بالنفع على مستوى الفرد والمجتمع على السواء، كما يمكن أن تساهم المؤسسة الوقفية بتوعية العنصر النسوي من خلال تركيز وتخصيص أوقاف خاصة تُعنى بتعليم المرأة القرآن الكريم ومختلف ما تحتاجه من تعليم، بالتالي الدعوة للوقف على مشاريع تعليمية تنموية غير المساجد، لأن أغلب الأوقاف العلمية الجزائرية اقتصرت على المساجد والمدارس القرآنية، وعليه ينبغي التنويه بأهمية الوقف في مشاريع تنموية معينة كالجمعيات العلمية والجامعات ومراكز البحث العلمي... وللقيام بكل هذا التفعيل للمؤسسة في حد ذاتها،

ينبغي إعادة تقييم وتثمين الأصول الوقفية العلمية بإنشاء بنوك وقفية أين يتم وقف أموال المحسنين وتقديم القروض للطلبة والباحثين في المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا لمن لا يستطيعون مواصلة دراستهم لظروفهم المادية، كما أنه قد يكون من الباحثين من يرغب في مواصلة دراسته خارج الوطن وعليه تتكفل هذه المؤسسة بمختلف الإعانات والتسهيلات المادية والمعنوية للمعنيين.

إن حقيقة الاهتمام بمختلف النقاط التي آثرناها كرؤى مستقبلية كفيل بإظهار دلالات النهضة العلمية للوقف العلمي، كونها تدعو في الأساس إلى تنمية وتفعيل مختلف المؤسسات الوقفية في مختلف النشاطات العلمية والتعليمية من أجل الاستمرار في مستوى أداء ووظائفها وأدوارها بمضاهاة ومجارات تجارب الدول الأخرى والاستفادة منها بشتى الطرق والوسائل.

خاتمة:

يعتبر الوقف العلمي من أهم المؤسسات والركائز الأساسية في استراتيجيات تطوير العلم والتعليم وعليه ينبغي على المجتمع المدني الجزائري المساهمة في تطوير البحث والوقف العلمي من خلال بذل الجهود الحثيثة والمتواصلة لتطوير هاته المؤسسات من أجل الانطلاق بتوعية وتحسيس المجتمع بثقافة الوقف بصفة عامة والوقف العلمي بصفة خاصة.

إن ما نحتاجه في هذه المرحلة من حياة المجتمع الجزائري العلمية والمعرفية منها، القيام بعملية طرح استراتيجية شاملة للوقف التعليمي تتيح الفرصة لأبناء المجتمع ولمختلف المؤسسات القيام بواجبهم اتجاه المؤسسات التعليمية والاستفادة من تجارب الغير في هذا الحقل بالذات مثل التجربة التركية، التجربة القطرية، الماليزية.... الخ

الملاحق:

ملحق رقم 01: قائمة المساجد والزوايا التي استولى عليها الفرنسيون بمدينة الجزائر خلال العامين الأولين من الاحتلال

1-المساجد:

-مسجد الشواش	-مسجد قاع السور	-مسجد علي بتشين
-مسجد الشماين	-مسجد سوق الكتان	-مسجد علي خوجة
-مسجد المرسى	-مسجد العين الحمراء	-مسجد كشاوة
-مسجد سيدي حدي	-مسجد صباط الحوت	-مسجد سيدي الرجي
-مسجد باب الجزيرة	-مسجد حسين القصبة	-مسجد سيدي حدي
-مسجد الكشاش القديم	-مسجد القصبة	-مسجد سيدي جامعي
-مسجد خضر باشا	-مسجد فرن القشور	-مسجد بيدي عامر

التنسي		
-مسجد سوق اللوح	-مسجد ستي مريم	-مسجد علي باشا

2-المصليات:

-مصلى الانكشارية القديمة بالقصبة

-مصلى الانكشارية الجديدة بالقصبة

-مصلى سيدي عبد الرحمن

3-الزوايا:

-زاوية سيدي الصيد	-زاوية الانكشارية القديمة	-زاوية الكشاش بالمرسى
-زاوية كشاوة	-زاوية الولي سيدي الغبريني	-زاوية تشيكتون
-زاوية الانكشارية بالقصبة	-زاوية سيدي بتكتة	-زاوية يزو مورقو وزاوية المرسى

(سعيدوني،ناصر الدين.1984: 169).

ملحق رقم 02:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية
الشؤون الدينية

وزارة التعليم الأصلي
والشؤون الدينية

الجزائري، 13/5/76 هـ
الموافق لـ 13/5/76 م

مستور رقم 76/86/7

عن وزير التعليم الأصلي والشؤون الدينية
السي

المسادة مديري التعليم الأصلي والشؤون الدينية بالولايات

الموضوع: المياني الدينية

الاستند: منشور رقم 4 بتاريخ 13/4/76 هـ الموافق لـ 13/4/76 م

يحد التحية،

إشارة إلى الإتيان الواردة التي حول استغلال مياني الكنائس من طرف الولايات، والدوائر

والبلديات،

وأنما منشورتها المذكورة، والمتعلق بالمعاني الدينية، تؤكد لكم أن المعاني الدينية
سواء كانت مسيحية أو غيرها، هي مثل غيرها من المعاني والمؤسسات ذات النفع العمومي، تعود
إلى الدولة في شخص الوزارة المختصة، وتستغلها في الهدف الذي أنشئت من أجله.

بناء على ما تقدم، فإن حق التصرف في المعاني الدينية وماحتقاتها يعود إلى الوزارة، ولا
يجوز لأي سلطة أخرى التصرف فيها إلا بعد الحصول على إذن من هذه الوزارة لاستعمالها
في غرض يليق بالمكان، أي لأغراض الثقافية، والترفيهية، والاجتماعية، والرياضية، الخ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

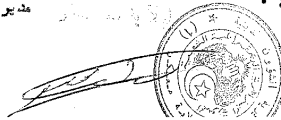
04 JUN. 1985 نسخة طبق الاصل

نسخة السي

من الوزير ويتنوب عنه
مدير الشؤون الدينية بالنيابة

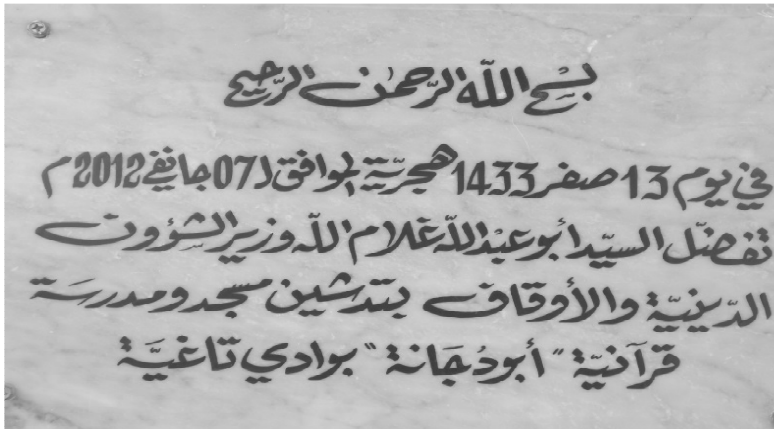
وزارة الداخلية - الأمانة العامة -
المسادة السوالة

الطاهر بن بوشنة



ملحق رقم 03: يبين بعض المساجد الموقوفة بولاية معسكر





المراجع:

- 1- الخطيب ، أحمد. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحى في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر. 1985.
- 2- الأسرج، حسين عبد المطلب. الوقف الإسلامى ودوره فى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة، مجلة دراسات إسلامية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، 2009.
- 3- الزرقا، مصطفى أحمد. أحكام الأوقاف، دار عمار: عمان، 1997.
- 4- العنترى، علي. أوقاف الحرمين الشريفين: مكة والمدينة فى مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر. 2011- 2012.
- 5- بلغيث، عبد المجيد. المجتمع المدني و دوره فى التنمية الاقتصادية : دراسة فى دور نظام الأوقاف فى تنمية المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر. 2013 - 2014. ص 175.
- 6- بن عبد الله، محمد عبد العزيز. أثر الوقف فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع دراسة تطبيق للوقف فى اليمن، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1996.
- 7- بن عزوز، عبد القادر. فقه استثمار الوقف وتمويله فى الاسلام: دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائرى، الأمانة العامة للأوقاف: الكويت، 2008.
- 8- تركي، رابح. رائد الإصلاح الإسلامى و التربية فى الجزائر، ط5، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار: الجزائر. 2001.

- 9-دنيا، شوقي أحمد. أثر الوقف في إنجاز التنمية الشاملة، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، سنة 6، العدد 24، 1994.
- 10-سعد الله، أبو القاسم. تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الاسلامي: بيروت..1998
- 11-سعيدوني، ناصر الدين. دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب: الجزائر، 1984.
- 12-شبيرة، سفيان. دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأموال الوقفية في الجزائر، مجلة العلوم الانسان و المجتمع، العدد 10، جامعة بسكرة: الجزائر..2014
- 13-مريوش، أحمد.الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث: الجزائر. 2007.
- 14-مديرية الشؤون الدينية والأوقاف: 2014. وثيقة داخلية غير منشورة
- 15-مهدي، محمود أحمد. نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الاسلامية، منشورات البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: جدة. 1423هـ
- 16- <http://www.echoroukonline.com/ara/watani/index.1.html> تاريخ الزيارة: 10 جوان 2014 على الساعة 18
- 17- <http://www.djazairiss.com/elbilad/22521> تاريخ الزيارة: 22 ماي 2014 على الساعة 18:30 .